

قضية الاستقلال
بين حزبي الشعب والوطنى
فى البرلمان المصرى
١٩٣١ - ١٩٣٤

د. عاصم محروس عبد المطلب
مدرس التاريخ الحديث المعاصر
بكلية التربية - دمنهور
جامعة الاسكندرية

أسفرت انتخابات مجلس النواب ، التى أجرتها حكومة اسماعيل صدقى عام ١٩٣١ عن فوز حزب الشعب بـ ٨٤ مقعدا ، وحزب الاتحاد بـ ٤٠ مقعدا ، والحزب الوطنى بـ ٨ والمستقلين بـ ١٤ • ولم يدخل هذه الانتخابات حزبا الوفد والأحرار الدستوريون (١) •

وكانت هذه الهيئة التشريعية مكونة من عدد كبير من كبار الملاك ، فقد بلغ عددهم بمجلس النواب ٥٨ عضوا ، بنسبة ٣٨,٢٪ كما بلغت النسبة بمجلس الشيوخ حوالى ٥١٪ (٢) •

ولطبيعة تكوين حزب الشعب بعد ممارسة الحياة النيابية ، وتشكيل الأحزاب بأكثر من ستة سنوات •• كان من الطبيعى أن ينضم الى هذا الحزب ، كبار الملاك من الأحزاب الأخرى ، سعيا وراء مصالحهم لاسيما من حزب الأحرار الدستوريين •• ولقد حدث فعلا انشقاق داخل هذا الحزب بعد انضمامه الى الوفد ، كجبهة معارضة

(١) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ ، ص ١٣١ •

(٢) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، ص ٤٠ •

لحكومة صدقى .. فمعظم أغنياء الحزب قد انضموا الى صدقى
باشا (٣) .

فلقد انضم لحزب صدقى من الأحرار ، سلطان محمد السعدى ،
وهيب دوس ، توفيق دوس ، ابراهيم عبد العال المليجى ، سيف النصر
موسى ، عبد المنعم رسلان ، على المنزلاوى ، عيسوى زايد ، محمد
أبو الفتوح كما انضم لشيوخ الحزب على فهمى ، حسن على أبوجازية
حبيب دوس وجميعهم من نواب الأحرار فى مارس ١٩٢٥ .. أما
عبد العزيز سيف النصر ، فقد انتقل من حزب الاتحاد الى الأحرار عام
١٩٢٦ م الى الوفد عام ١٩٣٠ ، الى نواب حزب الشعب عام ١٩٣١ (٤) .
كما انضم لنواب صدقى من كان من نواب الوفد عام ١٩٢٥ مثل أحمد
رمزى ، عبد الرازق وهبة القاضى ، مصطفى المنياوى .. وكذلك من
شيوخ الوفد لنفس العام محمد راغب (٥) .

واذا كنا سنتعرض لبعض القضايا الهامة ، التى نوقشت فى
البرلمان المصرى ، بين أعضاء حزب الشعب والمعارضة ، أى الحزب
الوطنى فمن الواضح من تتبع مناقشات البرلمان المصرى فى تلك الفترة،
أن موقف حزب الشعب ، هو تعبير عن الموقف الحكومى والدفاع عنه،
وان تميز بعدم الانضباط الى حد ما ، بعد استقالة صدقى باشا ، وتحييز
بعض الأعضاء تجاه صدقى وضد الحكومة .. أما الحزب الوطنى الذى
كان اشتراكه فى هذه الانتخابات ، تعبيراً عن الاعتراف بنظام صدقى
وتعديلاته الدستورية .. وان أنكر ذلك فان موقفه يتميز بصفة
عامة ، بعدم الوضوح الى حد ما ، فتشهد قاعة المجلس عدم الوضوح
والتناقض بين أعضائه ، ازاء حكومة صدقى كما أنه فى القضايا

(3) Zayyid, M. Y. : Egypt's struggle for independence, p. 139.

(٤) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٥) المرجع نفسه والصفحة .

السياسية كقضية الاستقلال الوطنى .. احتفظ الحزب الوطنى ،
بمعارضة مبدأ التفاوض ، دون أن يقدم البديل ، ولم يدرك أن طبيعة
النظام الذى ساندته ، كانت هى العقبة فى اتمام المفاوضات ، وهى
السبيل الوحيد أمام نظام صدقى وقتذاك ، فى الوصول الى حل
لل قضية المصرية ... وسنحاول فى دراستنا لقضية الاستقلال أن
نوضح ذلك •

أولا - قضية الاستقلال :

من أولى القضايا السياسية ، التى فشل نظام صدقى فى أن
يتقدم بها خطوة واحدة ، هى قضية الاستقلال ، أو محاولة الوصول
الى اتفاق سليم مع بريطانيا •

ومن الطبيعى أن تثار هذه القضية ، ويدور حولها النقاش ، فى
خطب العرش المتعددة .. ولقد عجزت حكومة صدقى ، أن تخطو
بهذه القضية خطوة واحدة ولو لفظيا ، فتكاد العبارات التى ذكرتها
فى هذا الصدد ، واحدة فى معانيها ، وهو ما تناولته المعارضة كمأخذ
على الحكومة ، ففى أول خطاب للعرش للحكومة فى ٢٠ يونيو سنة
١٩٣١ وهو اليوم الأول لافتتاح البرلمان .. كان تناول هذه القضية
.. فجاء فى هذا الخطاب « وانى لمغتبط بأن علاقتنا بالدول الأجنبية ،
وبالأخص ببريطانيا العظمى ، على خير حال من المودة والصفاء ،
وستجعل حكومتى نصب عينيها ، أنه خير ما تؤكد به علاقاتنا ببريطانيا
العظمى ، وترداد به المودة بين الأمتين الانجليزية والمصرية ، اتفاق
شريف بين البلدين ، يصون حقوق البلاد ، وتستكمل به أسباب
استقلالها ، ويؤمن الحكومة الانجليزية على استمرار ما بيننا من
الصداقة والثقة المتبادلة » •

ونص خطاب العرش فى ١٧ ديسمبر ١٩٣١ :

« يسرنى أن أنه بما تحرص عليه حكومتى ، من استبقاء علاقات

مصر بالدول الأجنبية — وبالأخص بريطانيا العظمى — على خير حال — من المودة والصفاء ، وأرجو أن يحين قريباً ، الوقت الذى تحل فيه المسائل المعلقة ، بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، حلاً شريفاً تتوثق به عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والانجليزى ، وتستكمل به مصر أسباب استقلالها » •

وجاء بكتاب العرش سنة ١٩٣٢ :

« وانى لمغتبط جد الاغتباط ، بأن علاقاتنا بالدول الأجنبية ، وبالأخص بريطانيا العظمى ، لم تزل على خير حال من المودة والصفاء ، ويسرنى أن حكومتى متفقة فى ذلك مع الحكومة البريطانية ، تستطيع أن تعالج قريباً ، وفى الوقت المناسب ، استئناف المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين البلدين ، حلاً تستكمل به مصر أسباب استقلالها ، ويؤكد الى ذلك ما بين البلدين من روابط الصداقة » •

ولم يتغير هذا المضمون فى خطاب العرش سنة ١٩٣٣ حيث قال « ومن أحب دواعى السرور الى ، أن علاقات مصر بالدول الأجنبية وعلى الأخص بالدولة البريطانية ، على خير حال من المودة والصفاء ، وان يحين قريباً الوقت ، الذى تحل فيه المسائل المعلقة بيننا وبين بريطانيا العظمى ، حلاً تستكمل به آثار استقلالنا ، ونوثق به عرى المودة والصداقة بين الشعبين المصرى والانجليزى » (٦) •

ومن ناحية أخرى ، فالردود على خطبة العرش ، تكاد تكون واحدة هى الأخرى •• فيؤكد مقرر لجنة الرد على خطبة العرش ، فى الدورة الأولى للمجلس ، وهيب دوس (شعبى) مارددته الحكومة ، فالمجلس « سعيد بأن يشاطر حكومة جلالته ، شعور الغبطة ، بأن

(٦) مضابط مجلس النواب . . الجلسة الحادية عشر ١١ يناير ١٩٣٤

علاقات مصر بالدول الأجنبية ، تسودها المودة ويظهرها الصفاء ،
ويؤيدها أعظم التأييد ، فيما ترتئيه من أن خير ما يؤكد علاقات المودة ،
بين بريطانيا العظمى ومصر ، ويوثق روابط الصداقة والتفاهم ،
بين الشعبين الانجليزى والمصرى ، اتفاق شريف وطيد ، يحقق لمصر
استقلالها كاملا ، ويضمن حقوقها فى السودان غير منقوصة » (٧) .

وفى يناير ١٩٣٢ — وكان وهيب دوس أيضا ، مقرر لجنة الرد
على خطاب العرش — يتردد نفس المضمون فى الرد على خطبة العرش ،
اذ جاء فيه « ان المجلس ليقدر لحكومة جلالته ، حسن سياستها
باستدامة علاقات مصر بالدول الأجنبية — وبالأخص بريطانيا
العظمى — تسودها روح المودة والصفاء ، ويرجو معها أن تتاح الفرصة
قريبا ، لحل المسائل المعلقة بين مصر والحكومة الانجليزية ، حلا
وطيدا عادلا ، يؤكد روابط الصداقة بين الشعبين الانجليزى
والمصرى ، ويضمن الاستقلال التام لمصر ، والاحتفاظ بحقوقها كاملة
فى السودان » (٨) .

وبعد خروج صدقى مؤسس النظام من الحكم ، كان مشروع
الرد على خطبة العرش ، كان مقررها دسوقى أباطة .. لا يختلف عن
مشاركه الرد على خطبة العرش السابقة .. فقد جاء فيه « ان من
أكبر دواعى اغتباط المجلس ، أن تسود المودة علاقات مصر بالدول
الأجنبية ، وعلى الأخص بريطانيا العظمى ، وتنتظر أن تتوج روابط
صداقتنا ، بحل المسائل المعلقة ، حلا يضمن الاستقلال التام لمصر ،
والاحتفاظ بحقوقها كاملة فى السودان » (٩) .

(٧) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٢ .

(٨) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٣ .

(٩) المصدر نفسه .. الجلسة الثامنة ٩ يناير ١٩٣٤ ، ص ٨١ .

فلم يكن هناك اختلاف جوهري ، بين الخطوط العامة التي تضمنتها خطاب العرش ، في ظل هذا النظام ، في هذه القضية ، وبين ما جاء في الردود على هذه الخطب ، وهو رأى السلطة التشريعية أى نواب الحزب .

ولم تذكر خطاب العرش الحقوق المصرية في السودان ، بل تضمنها الردود على هذه الخطب ، وربما كان ذلك تحت ضغط الحزب الوطنى ، ولقد أشار محمد حافظ رمضان ، زعيم الحزب والمعارضة فى مجلس النواب ، الى ضرورة ذكر السودان فى خطاب العرش ، وأنه يجب أن لا نفتقر عن المطالبة به « فالفاتيكان مثلا ، يطالب الى الآن فى تقاريره السنوية ، بمقاطعات فصلت عنه من مئات السنين ، وكذلك فرنسا كانت تطالب بالانزاس ، وظلت تطالب بها نصف قرن ، حتى جاء الوقت المناسب وأعيدت اليها .. اننى أريد أن أجعل السودان الزاسا لمصر .. » (١٠) .

ويؤكد عبد الحميد سعيد ، (وطنى) من أن السودان ، يجب أن يذكر فى مقدمة خطبة العرش ، لاسيما بعد الادعاءات التى ادعتها انجلترا ، على لسان ساستها وخطبائها ، والتى ترمى الى جعل مصر جزءا من الامبراطورية الانجليزية ، لتصل من وراء ذلك ، الى فصل السودان عن مصر ، فان « السودان من مصر ، بمثابة الرأس من الجسد ، وان القابض على حبل المشنقة ، ينفذ فينا حكم الاعداء فى أى وقت أراد .. » (١١) .

كما ينتقد ما جاء فى مشروع الرد على خطاب العرش ، من عبارة « وتنتظر أن تتوج روابط صداقتنا ، بحل المسائل المعلقة ، حلا يضمن

(١٠) المصدر نفسه .. الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٥ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

الاستقلال التام لمصر ، والاحتفاظ بحقوقها كاملة فى السودان » .
ويتساءل لم قيل الاستقلال التام لمصر ، ثم عقب ذلك بحقوقنا الكاملة
فى السودان ؟ . فهذا تفريق بين جزئين متصلين لن ينفصلا أبداً ،
وانه كان يجب أن يقال ، الاستقلال التام لمصر والسودان ، فالسودان
جزء لا يتجزأ من مصر ، وانه ملك لأبناء وادى النيل . وأشار الى
التصرفات البريطانية فى السودان ، وعدم علم الحكومة المصرية شيئاً
عن قوة السودان رغم ما يدرج فى الميزانية المصرية ، لمساعدة قوة
الدفاع عن السودان . وان السودان قد مثل فى معارض خاصة
بالمستعمرات الانجليزية ، بل ومثل فى مؤتمر دولى ، دون علم مصر .
وان اغفال السودان فى خطاب العرش ، وفى كل مناسبة « يجعلنا آثمين
مجرمين فى الواجب مستسلمين للغاصب » . (١٢) .

وتناول نائب الحزب الوطنى ، كذلك بالنقد عبارة « حقوق مصر
فى السودان » فهى عبارة مطاطة المعنى ، غير محددة ، فلقد فسرتها
بريطانيا ، بأنها تنحصر فى « قسمة مياه النيل لا أكثر ولا أقل » .
ويرد وهيب دوس ، مقرر لجنة الرد على خطاب العرش ، بأن التعبير
« قد يتسع لكافة حقوقنا فى السودان ، حتى الملكية المطلقة ، وقد
تضيق ، فلا يشمل إلا حق مصر فى جزء من مياه النيل » (١٣) ، ولكن
المخرج أو مربط الفرس ، هو قدرة الحكومة التى أوليناها الثقة ، فى
المحافظة على هذه الحقوق ، بأكثر مما نطلبه منها فى هذا السبيل .
وعلى كل حال فانها لن تبرم فى الأمر شيئاً ، الا بعد أن تعرض
المسألة على المجلس ، فمرجع الأمور الى حضراتكم أولاً وأخيراً » (١٣) .

ويؤكد عبد العزيز الصوفانى ، قطب الحزب الوطنى ، هذه
السياسة ، وان التعلل بأن حق مصر فى السودان ، سواء ذكر فى خطبة

(١٢) المصدر نفسه . . الجلسة التاسعة ٩ يناير ١٩٣٤ ، ص ٨٣ .

(١٣) المصدر نفسه . . الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١

ص ٤٧ ، ٥٦ .

العرش ، أو لم يذكر فهذا « مالا يمكن أن يقبله العقل ، وأرى كما سبق أن قلت ، انه مادام الحق ثابتا ، فلا خير من تكراره فى كل وقت من الأوقات ، زيادة فى تثبيته » (١٤) •

وهاجم نواب الحزب الوطنى أسلوب التفاوض ، التى تتوى الحكومة اتباعه • ولقد حاول هؤلاء النواب ، فى الدورات البرلمانية لهذا المجلس ، ابراز فساد أسلوب المفاوضة ، وهو مايرفضونه •• دون أن يقدموا البديل •

فأكد رئيس الحزب والمعارضة ، فشل هذه السياسة ، فقد ذهب « كل رؤساء الحكومات الى لندن ، ولم يعودوا إلينا بالاستقلال المزعوم ، فلا يوجد صك للاستقلال ، يأخذ المغتصب حقه به من المغتصب ، ففى المفاوضات تحولت المصالح البريطانية الى تحفظات للاستقلال ، ومن تحفظات الى حقوق •• والنتيجة لا شئ ، فانحدرت قضيتنا فى منحدر ، الله وحده يعلم من الذى يستطيع أن يرفعنا منه » • فيوضح محمد حافظ رمضان ، منطق الحزب الوطنى فى هذه القضية ، وهو بعيد عن الواقعية ، الى درجة مثالية خيالية كبيرة ، فيقول « أنبئونى : اذا كانت بريطانيا ، ترى ان بقاء احتلالها ، أصبح غير مرغوب فيه ، اذا كانت على زعمها ، لاتريد الا المحافظة على قناة السويس ، اذا كانت تريد أن تجلو عن بلادنا ، فما الذى منعها ، من أن تنقل جنودها الى القناة ، من تلقاء نفسها ؟ لم تطلب منا توقيعا ؟ لم تطلب منا صكا ؟ •• هناك جواب واحد ، هو انها تريد أن يصبح مركزها غير الشرعى شرعيا •• » (١٥) •

ويدافع عن مبادئ الحزب الوطنى فى هذا الصدد ، ويدفع عنها تهمة الجمود ، بل ويصل الى أن الاصرار ، على اتباع أسلوب

(١٤) المصدر نفسه •• الجلسة التاسعة ٩ يناير ١٩٣٤ ص ٨٩ •

(١٥) نفس المصدر الجلسة الخامسة اول يوليو ١٩٣١ ، ص ٤٦ •

التفاوض غير المجدى ، هو الجمود ذاته ، فلقد « تعاقبت الحكومات فى مصر ، واتفقت جميعاً على اتباع هذا الطريق ، رغم أن التجارب أثبتت ، والحوادث نطقت بأنها طريق غير مجدية ، ولا موصلة للاستقلال ، ومع ذلك يقولون ، ان خطط الحزب الوطنى جامدة صامدة ، فهل يكون الجمود فى خطط الحزب الوطنى ، أم فى خطط تلك الحكومات المتعاقبة ؟ » (١٦) .

ويبين مصطفى الشوربجى أساسيات التفاوض ونتائجه .. فالفاوضة لا تأتى بالاستقلال ، بل ينتج عنها الانقسام والحزب والتشيع ، وأنها لا توصل الى الاتفاق السليم ، لأن الاتفاق لا يكون الا بين طرفين متقاربين ، فى آرائهما وأغراضهما ، فأى « اتفاق تريدونه ، وانجلترا تود استعبادنا وابتلاع حقوقنا ؟ بينما نريد نحن كما تقولون الاستقلال التام لمصر والسودان . أن الفرق كبير ، بين ماتريد هى وبين مانريده نحن ، وليس من الخطط العملية فى شىء ، أن نسعى الى الاتفاق بيننا وبين الانجليز ، مادام الفرق بيننا وبينهم فى الغرض ، كالفرق بين السماء والأرض .. » (١٧) .

ويحاول النواب الشعبيون ، تنفيذ آراء الحزب الوطنى ، فيشير النائب محمد عزيز أباطه ، الى أن فشل المفاوضة فى الماضى ، لم يكن راجعاً الى فساد الخطة فى ذاتها ، ولكن السبب راجع ، الى أن الذين كانوا يقومون بتلك المفاوضة ، لم تمكنهم كفايتهم ، أو استعدادهم ، من الوصول الى حل حاسم لاستخلاص حقوق البلاد .. ولكن المفاوضة التى ستجرى على يد الحكومة القائمة ، فستتم على القواعد « التى بينها لنا حضرة صاحب الدولة فى العام الماضى ، وهى قواعد قابلها المجلس كله ، بالحفاوة والاستحسان » (١٨) .

(١٦) نفس المصدر الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٦ .

(١٧) نفس المصدر الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٥٣، ٥٢ .

(١٨) المصدر نفسه : الجلسة الخامسة ٤ يناير ١٩٣٢ ، ص ٤٩ .

ويوضح وهيب دوس .. سلامة أسلوب المفاوضة ، ويستشهد بأن محاولة المفاوض المصري ، الوصول الى الاتفاق ، المرة بعد المرة ، وعودته بدون أن يتفق « لدليل قاطع ، على أنه فى كل الأدوار ، لم يرى فى المفاوضة ، سببا للانتقاص من حقوق البلاد ، بل دليل على أنه كان يسعى الى الحق كاملاً ، ولما لم يصل اليه ، عاد اليها وهذا ماحدث بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٠ » .. وأن المفاوضة ، هى الوسيلة الوحيدة للتفاهم ، ولا يستطيع أحد أن ينكر فضلها ، فالحماية التى فرضت قسرا فى عام ١٩١٤ ، قد رفعت ولو شكلا ، وزالت نتائجها القانونية ، اثر المفاوضات الشاقة التى قام بها ثروت باشا ، فلا سبيل لانكار فائدة المفاوضة ، لأن « كل مفاوضة كانت تنقلنا خطوات الى الأمام ، وكانت تأتى بنتيجة تزيد على سابقتها ، وكان كل مفاوض يسترشد بالمفاوضة السابقة ، فلم هذا الخوف من خطة المفاوضة ؟ » ، واستفسر من المعارضة ، عن ماهية السبيل الى استخلاص حقوق البلاد « اذا كنتم تنتكبون طريق المفاوضة ؟ » (١٩) ويتعرض اسماعيل صدقى ، للرد على رفض الحزب الوطنى لأسلوب المفاوضة للحصول على اتفاق ... فان أحوال العالم بعد الحرب العالمية الأولى ، مبنية كلها على التفاهم ، وان حل المنازعات بين الدول ، وفى كل مكان ، لا يتم بحد السيف بل بالاقناع والتفاهم ، « وهذه أصبحت سنة الدول جميعا ، فلا يمكننا ونحن الضعفاء ، أن نشذ عن هذه السنة ، التى يستفيد منها الضعيف أكثر مما يستفيد منها القوى ، تلك هى سنة الاقناع والتسلح بالحق .. » (٢٠) .

والمهم أنه رغم ملاحظات رئيس الحزب الوطنى ونوابه ، فى جلسة أول يوليو ١٩٣١ ، على مشروع الرد على خطاب العرش .. فقد تمت الموافقة عليه بالاجماع والثقة بالوزارة (٢١) .

(١٩) المصدر نفسه : الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ، ص ٥٥ .

(٢٠) المصدر نفسه : ص ٥٨ .

(٢١) المصدر نفسه : ص ٥٨ .

ومما سبق نؤكد على عدة أمور :

أولا •• انه لم يحدث تطور حتى فى العبارات التى صاغتها الحكومة ، أو مجلس النواب ، فى الرد على خطبة العرش ، وذلك بالنسبة للقضية المصرية ، ولقد استمر هذا النظام حوالى أربع سنوات ••• وهى فترة توقفت فيها محاولة الوصول الى اتفاق مع بريطانيا •• وهو أمر لم يحدث منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ •

ثانيا •• ان ماذكر فى خطب العرش ، والرد عليها ، من تحسن وصفاء العلاقات المصرية مع البلاد الأجنبية ، لاسيما بريطانيا •• لم يستخدم فى القضايا السياسية الهامة المعلقة ، وكما يقول ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ « جميل أن تكون حالة المودة والصفاء بين مصر والدول ، ولكن أجمل من ذلك ، أن نقف على أثر لحسن المودة والصفاء هذه » • فلم تعمل الوزارة على الاستفادة من حالة الصفاء كما جاء فى بيانها « وهى على أحسن ما يكون من المودة والصفاء مع الدول » « لحل بعض المشاكل القائمة ، بين مصر وهذه الدول ، واستغلال هذه الحالة ، لمحاولة التخلص من قيود الامتيازات الأجنبية ، أو دخول عصبة الأمم » (٢٢) •

ثالثا •• ان الحزب الوطنى فى معارضته لأسلوب المفاوضة ، لم يقدم البديل بل ان ماعرضه محمد حافظ رمضان عند تساءله « اذا كانت تريد أن تجلوا عن بلادنا فما الذى منعها •• » ليس منهجاً ، بل هو أمر بعيد عن المنطق والواقع ، ورغم هذه المعارضة فيوافق الحزب على خطبة العرش ، والرد عليها والمتضمن المفاوضة أسلوباً للاتفاق ، بين بريطانيا ومصر — كما حدث فى مجلس النواب فى الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ! (٢٣) •

(٢٢) مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٦ ، ١٦ يناير ١٩٣٣ ، ص ٤٤ •

(٢٣) ص ٤٤ ، ٤٦ •

رابعا •• لم يدرك الحزب الوطنى أن الموقف المصرى ازاء قضية الاستقلال ، انما هو أمر يتوقف على قطبى القضية ، مصر وانجلترا ، والعوامل المحلية والدولية المؤثرة على كل منهما •• وضعف الحكومة المصرية ، وأقصّد بذلك عدم وجود السند الشعبى لها ، من العوامل المؤثرة ، بل والمحيطه ، لرغبة بريطانيا فى الوصول الى اتفاق مع الحكومة المصرية •• لأن المقصود ليس عقد الاتفاق ، بل ضمان تنفيذه ••• ومن هنا كان تجميد القضية المصرية فى ظل هذا النظام •

واذا كان نظام صدقى لطبيعته أدى الى تجميد القضية المصرية •• فلم يكن ذلك مما يهدف اليه صدقى نفسه •• الذى كان يعتبر أن الاتفاق مع بريطانيا ، عاملا أساسيا لتدعيم حكومته •• فقد أعلن صدقى أكثر من مرة ، بأنه يتوق الى التفاوض مع الحكومة البريطانية ، من أجل اتفاق يعطى مصر الاستقلال التام (٢٤) • وكان شغوبا لهذه المفاوضات ، من أجل الحصول على التأييد البريطانى لحكومته ، والخطوات التى اتخذها للمحافظة على القانون والنظام فى مصر (٢٥) •

ولكن القطب الآخر للمفاوضة — وأعنى به الحكومة الانجليزية — لم يكن مطمئنا فى التفاوض مع حكومة تفتقد التأييد الشعبى ، فقبل وبعد المحادثات التى تمت بين صدقى وسيمون فى سبتمبر ١٩٣٢ •• كانت جريدة التيمس اللندنية ، تنصح صدقى بعدم الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، بسبب نقص التأييد الشعبى محكومته (٢٦) •

وكان هذا هو موقف الحكومة البريطانية ، ازاء حكومة صدقى والنظام الذى أقامه •• ففى مناقشبات مجلس العموم البريطانى فى ٢٩

(24) Zayid, Op. cit., p. 140.

(25) Vatikutis, P.J. : The Modern history of Egypt, p. 284.

(26) Zayid, Op. cit., p. 140.

يوليو ١٩٣٠ ، مايؤكد هذه الحقيقة ، أو هذه السياسة ، ففي اجابة لمستر رامزى مكدونالد ردا على ما أثاره تشرشل ، حول حوادث الاضطراب فى مصر ، والتدخل البريطانى — أوضح بأن الجميع يعلمون « حق العلم أن المعاهدة ، التى تبرم بين انجلترا ومصر ، ستعقد على أساس التحفظات الأربعة ، وان تلك المعاهدة لايمكن أن نوافق عليها ، الا حكومة تتمتع على كل حال ، بقسط كبير من التأييد فى مصر » (٢٧) . وهو مايشير اليه هندرسن صراحة بأن « الأسباب التى أدت الى عدم الاستمرار مع حكومة محمد محمود ، مازالت تقوم بالنسبة لحكومة صدقى ، وان تفكيرنا لا بد أن يعقد على أنه فى النهاية ، لا بد من حكومة أغلبية ساحقة للتعامل معها .. » (٢٨) .

وفى نفس جلسة مجلس العموم السابقة ، يؤكد مكدونالد بأن الاتفاق مع الحكومة المصرية يجب ألا تسبقه « محاولة أخرى لطبخ كشوف الانتخابات ، وتضييق حقوق الناخبين » ، مما يعطى خصوم صدقى فرصة القول بأن هذا الاتفاق تم وراء ظهور الأمة المصرية ، وان الأمة مسئولة عن تنفيذه ، بوجه من الوجوه .. » (٢٩) كما طالب هندرسن من المندوب السامى ، أن يبدد الفكرة الخاطئة عند الملك « بأننا نريد عزل النظام البرلمانى ، فالحكومة المتمتعة بالأغلبية البرلمانية ضرورية لتتفاوض معها الحكومة البريطانية ، حتى تظمن عدم نقد المعاهدة معها من حكومة تالية » (٣٠) .

ويشير ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ ، الى هذه الحقيقة ، عندما ذكر أن الحكومة البريطانية ، كانت دائما هى التى تدعو مصر

(٢٧) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ (المسألة المصرية) .

(٢٨) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية

١٩١٤ — ١٩٣٦ .. رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٤٢٠ .

(٢٩) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ .

(٣٠) مصطفى النحاس جبر ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ ، ٤٢٩ .

الى المفاوضات ، فهي التي دعت عدلى يكن وسعد زغلول عام ١٩٢٤ ، ثروت باشا عام ١٩٢٧ ، محمد محمود عام ١٩٢٩ ومصطفى النحاس عام ١٩٣٠ ، أما بعد سنة ١٩٣٠ الى الآن ونحن فى سنة ١٩٣٣ فلم تجب الحكومة البريطانية طلب الحكومة المصرية للمفاوضة .. » (٣١) .

كما أن الرغبة المصرية فى التفاوض ، والتي تناولتها خطب العرش المختلفة ، وهو سبق الإشارة إليها ، لم يكن يقابلها شيء من الجانب البريطانى ، أو نفس الاهتمام .. وهو ما أشار اليه محمد حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى بمجلس النواب ، وكذلك حسن صبرى ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ (٣٢) .

واستعرض ممثل المعارضة فى مجلس الشيوخ ، كافة التصريحات البريطانية فى هذا الصدد ، من رئيس وزرائها ، ووزير خارجيتها ووكيلها فى مجلس العموم البريطانى ، وهى تعكس مدى ضعف الحكومة المصرية ، وعدم قدرتها على حل القضية المصرية لفقدائها للتأييد الشعبى ... وكان استعراضه لهذه التصريحات على الوجه التالى :

أولا .. تصريح لرئيس الوزارة البريطانية بمجلس العموم فى يوليو ١٩٣٠ (وهو رئيس الحكومة البريطانية عام ١٩٣٣) وجاء فيه « وقبل أن تصل إلينا حوادث الاسكندرية المزعجة ، كانت أرسلت

(٣١) مضابط مجلس الشيوخ .. الجلسة السادسة ١٦ يناير ١٩٣٣ ص ٤٥ .

(٣٢) نفس المصدر والصفحة ، مضابط مجلس النواب الجلسة الحادية عشر ١١ يناير ١٩٣٤ ، ص ٩٧ .

(٣٣) اتبع الوفد التحرك الجماهيرى ممثلا فى زيارته للمديريات والمظاهرات التى حركها لمواجهة نظام صدقى .. ومنها المظاهرات بالاسكندرية .. وتصدت قوات صدقى لهذه المظاهرات فحدثت الخسائر .. وفى مظاهرات الاسكندرية بلغ عدد القتلى ٢٠ والجرحى ٥٠٠ غصت بهم مستشفيات المدينة وترتب على حوادث الاسكندرية البلاغ البريطانى

التعليمات للمندوب السامي ، ليوضح بجلاء ، ان حكومة صاحب
الجلالة البريطانية ، ما قصدت أن تستعمل آلة للاعتداء على الدستور
المصرى ، واليك النص الانجليزى :

«Had been instructed to make it quiet clear that his Majesty's
Government did not intend to be used as an instrument for attack
on Egyptian Constitution».

ثانيا ٠٠ فقد سأل مستر ريس ديفز Rhys Davies فى ٩ نوفمبر
١٩٣٢ ، « عما اذا كانت الحكومة عازمة أن تشترط ، عندما تتفاوض فى
أى تاريخ مستقبل ، لعقد معاهدة مصرية انجليزية — ان معاهدة
كهذه ، يجب أن يصادق عليها برلمان مصرى ، منتخب انتخابا حرا —
وعما اذا كان البرلمان المصرى الحالى يعتبر داخلا فى هذا النوع » .

فأجاب السير جون سيمون وزير الخارجية « ان السؤال فرضى
محض ، لتعلقه بحالة لم تنشأ بعد » ثم قال « ولا يليق بى أن أصدر
حكما على النظم البرلمانية الموجودة الآن بمصر ، ثم أشار جون
سيمون ، الى التصريح الذى أدلى به المستر ايدن وكيل وزارة الخارجية ،
جوابا على سؤال مستر ترتون Turton الموجه فى ٢٧ أكتوبر سنة

بتحميل حكومة صدقى والنحاس مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب
وارسال بارجتين بريطانيتين للمحافظة على امن وسلامة الأجانب .
والحقيقة أن الأوامر كانت واضحة للمتظاهرين بالابتعاد وعدم التعرض
للأجانب وهو ما وعاه المتظاهرون ولم تسفر حوادث الاسكندرية الا عن قتل
أحد الايطاليين ونهب بعض السفن الأجنبية وكان ارسال البارجتين تقوية
على ايطاليا فى ارسال سفينة حربية ايطالية (عبد العظيم رمضان :
تطور الحركة الوطنية ص ٧٣٥ و ٧٣٦ ، مصطفى النحاس جبر ، سياسة
الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٣٦ رسالة دكتوراه جامعة
القاهرة ، ص ٤٣١ — ٤٣٢) .

١٩٣٣ ، فهو يحدد — موقفنا ازاء نوع الحكم الحالى — وتصريح
ايدن ، الذى يشير اليه وزير الخارجية ، هو « لاحتفظ بشئ فيما
يتعلق بالوزارة Administration المصرية الحالية كوزارة نمت معها
العلاقات الانجليزية المصرية ، ويمكن أن تستمر فى النمو ، فى وقت
وبالطريقة الأكثر ملاءمة للغرض .. » (٣٤) .

ثالثا ٠٠ فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ وفى مجلس العموم ، سأل المستر
بروس تيلور « عما اذا كانت تقدمت مقترحات للمفاوضات ، فى عقد
معاهدة انجليزية مصرية » ، فأجاب المستر ماكدونالد ، رئيس الوزراء
بالنفي و « لكن الحكومة البريطانية كانت تعلم ، منذ تلاوة خطاب
حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ، فى حفلة افتتاح البرلمان
المصرى ، فى شهر ديسمبر الماضى ، أن الحكومة المصرية ، تتوق لفتح
باب المفاوضات فى الوقت المناسب » .

رابعا ٠٠ فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وفى مجلس العموم ، سأل
المستر تشرشل وزير الخارجية « هل لفت نظره الى التصريح ، الذى
ورد حديثا ، فى خطاب العرش الذى القاه جلاله الملك فؤاد ، وهو
يتضمن أن المفاوضات لعقد معاهدة بين بريطانيا ستتجدد فى وقت
قريب » . فرد عليه ايدن وكيل الخارجية قائلا « اطلعت على أنباء
هذا التصريح فى الصحف ، ولكن لم يصل بعد النص الرسمى للخطبة —
على أن صديقى العزيز ، يقدر أنه مادامت سياستنا فى مصر ،
قائمة على تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، فان للحكومة المصرية الحق فى
تتوقع استئناف المفاوضات — لم أر فى هذه الخطبة عبارة لاتعترف ،
بأن موافقة الفريقين ، أمر مطلوب قبل امكن البدء فى المفاوضة » (٣٥) .

ففى مقابل اللاحاح المصرى فى طلب المفاوضة ، كانت التصريحات

(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ ١٦ يناير ١٩٣٣ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٣٥) المصدر نفسه : ص ٤٥ — ٤٧ .

البريطانية ، تعتبر أن مسألة المفاوضات ، مسألة فرضية ٠٠ ويرى العضو ، أن ذلك راجع الى ضعف الحكومة المصرية ، ويؤيد وجهة نظره بما نشره المحرر السياسى لجريدة الديلى تلغراف، وهو من أكبر المحررين السياسيين فى إنجلترا ، وما نشرت خلاصته الأهرام فى ٥ يناير ١٩٣٢ حيث جاء فيه :

« ولكن هذا الوقت المناسب ، (للمفاوضات) — لم يحن بعد كما نبه صدقى باشا الى ذلك مرارا من لندن ، على غير طائل ، وفوق ذلك فإن من الشروط الأولى لفتح باب المفاوضات لعقد معاهدة، أن يكون الاستقرار الداخلى فى مصر مضمونا ، كما لا بد أن يكون صدقى باشا قد فهم ذلك ، ولكن هذا مالا يستطيع حتى صدقى باشا ، أن يدعى أنه حصل عليه ، ثم يلوح من أحداث التطورات السياسية فى مصر ، أنه يبعد الآن أن يحصل على هذه الغاية أكثر من قبل » ٠٠ ويرى العضو بعد هذا العرض ، أن هناك ترابطا بين الاستقرار الداخلى — وهو ماينفى وجوده العضو — وبين المفاوضات من أجل الاتفاق مع بريطانيا (٣٦) .

وكان ذلك لب القضية فى العلاقات المصرية البريطانية ، وأدرك ذلك البريطانيون والمصريون على السواء ، فتذكر السياسة فى أحد مقالاتها ، تصريح السير برسى لورين فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٩ ، بأن « المعاهدة الوحيدة التى لها قيمة حقيقية فى نظر بريطانيا ، التى يكون ثمت أمل حقيقى فى أن تكون ثابتة نهائية ، هى المعاهدة التى تعقد مع مصر الحرة ، وبرضى المصريين المطلق من كل قيد ٠٠٠ وإذا كان امضاء وثيقة ، أو ابرام معاهدة ، من الحوادث الهامة فهذه قد أصبح فى الوقت الحاضر ، غير كاف فى تعامل الأمم ، مع بعضها

(٣٦) المصدر نفسه : ص ٤٤ — ٤٧ .

بواسطة حكوماتها ، وان كادت الأهم التي اختارتها ، بل يجب أن تقتصر
ارادة تنفيذ المعاهدة بالرغبة في امضاءها .. » (٣٧) .

وهو ما دفع السير برسي لورين ، عندما أدرك فشل صدقي ،
في الحصول على التأييد الكافي لحكومته ، الى أن يقترح على عدلي
ياشا ، بطريقة غير رسمية ، بتشكيل حكومة قومية من كافة الأحزاب
وبرياسته .. وان بريطانيا تؤيد ذلك ، وهو ما يؤدى بأن تعتقد بريطانيا
اتفاقاً مع مصر ، على أساس مشروع اتفاق ١٩٣٠ ، بل وستنصح بعودة
دستور ١٩٢٣ (٣٨) . وذلك بالنظر لاضطراب الأمن في مصر ، وهو
ما يثير القلق بين البريطانيين المقيمين بها (٣٩) ويعنى ذلك انتهاء نظام
صدقي كلية .

كما تنشر السياسة اجابة وزير الخارجية البريطانية ، على سؤال
سير كنجسلى ، حول الاستعداد للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، على
أساس مشروع معاهدة ١٩٣٠ .. انه « اذا أعربت أية حكومة مصرية ،
تتمتع بثقة الأغلبية في برلمان ، منتخب انتخاباً حراً ، عن رغبتها
في استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع الماضى ، فان الحكومة
البريطانية ، على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة ، على أساس الاقتراحات
التي تضمنتها معاهدتها .. » (٤٠) .

وقد أيدت هذه السياسة البريطانية ، أو عبرت عنها الصحف
البريطانية مثل مانشرته الصنداي تيمس ، بأن « أية معاهدة توقع في
ظل نظام الحكم الحاضر ، أو الدستور الذى لم ينفذ بعد ، لا يمكن أن

(٣٧) احمد شفيق : حويلات مصر السياسة .. الحولية السابعة ،
ص ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ .

(38) Jayid., op. cit., p. 141, 142.

(39) Vatikiotis, op. cit., p. 284.

(٤٠) احمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٣٦٦ .

تقبلها الأمة ، ولو كانت مطابقة لمشروع محمد محمود — هندرسن ، أو مشروع ٩ مايو الماضى ، أو كانت أفضل منهما • ونحن نكرر اليوم هذا الرأى ونؤيده ، نكرر أنه يجب أن يكون مفهوما ، بكل صراحة وجلاء ، أن أى برلمان ينتخب تحت النظام الصدقى ، لا يمكن أن يبرم معاهدة مع إنجلترا ، أو تكون قابلة للبقاء •• » (٤١) •

وتعلق السياسة ، على مثل هذه التصريحات البريطانية ، مؤكدة الارتباط الواضح والتام ، بين النظام الداخلى فى مصر واستقراره ، وبين حل القضية المصرية مع بريطانيا ، وان دستور صدقى ونظامه ، قد جمد العلاقات المصرية البريطانية ، أو القضية المصرية •

فالاستعداد البريطانى لاستئناف التفاوض ، كان واضحا منذ فشل مفاوضات ربيع ١٩٣٠ ، فقد أعلن المستر هندرسون ، بأن مشروع اتفاق ١٩٣٠ مازال مقاما ومتيسرا ، وانه وزملاءه ، مستعدون لبذل الجهد للوصول الى اتفاق بالنسبة للمسائل المتبقية على أن توضع فى مذكرة تضاف لمشروع الاتفاق — (١٩٣٠) — وذلك لجعل التوقيع ممكنا (٤٢) • كما كانت دار المندوب السامى ، لا تزال يحدوها الأمل ، فى استئناف المفاوضات وبقاء الوزارة النحاسية الثانية فى الحكم ، بل لقد عرض المندوب السامى على توفيق نسيم — الذى جاءه موفدا من قبل الملك — تكليف رئيسى مجلسى الشيوخ والنواب ، بالتوسط لدى الملك والنحاس ، بغية انتهاء الخلاف بينهما (٤٣) •

ولكن نظام صدقى أفسد هذه القضية ، فتقول السياسة بأن صدقى باشا ومن يؤيده ، لا يستطيع واحد منهم أن ينكر ، أن صدور الدستور الجديد ، الذى وقفت الأمة بأحزابها جميعا ضده « يقضى الى

(٤١) المرجع نفسه : ص ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ •

(42) Jayid., op. cit., p. 135.

(٤٣) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، ص ٢٤١ •

حين زوال هذا الدستور ، على كل رجاء فى العود ، الى المفاوضات بين مصر وانجلترا ، لعقد الاتفاق المرغوب عقده من الجانبين المصرى والانجليزى .. » ، فنظام صدقى هو العقبة ، فى الوصول الى اتفاق مع انجلترا ، وهو أمر يعود بالضرر على مصر ، لأنه بعد الاتفاق ، يمكن الغاء الامتيازات الأجنبية ، وتوزيع الضرائب بالعدالة على الجميع ، ولعل « هذا السبب » هو الذى يجعل الأجانب ، يقفون الى جانب وزارة صدقى ، لأنها توفر لهم الامتيازات وتعفيهم من الضرائب ، وتترك حملها الثقيل على الفلاح المسكين .. » (٤٤) .

فصدقى باشا لا يمثل الا نفسه ، أو نفسه والملك ، وان الانتخابات التى أجراها زائفة ، وقد قاطعها حزب الوفد الذى يمثل أغلبية الشعب .. وكذلك الأحرار الدستوريون .. والبرلمان الذى أوجده ، لا يمثل الأمة بل مجموعة من طلاب المصالح الشخصية .. فكيف يرى الانجليز ذلك ، ويدخلون معه فى مفاوضات رسمية ، ويعقدون معه اتفاقا ، فان كان صدقى « قد تصور ذلك فهو اذن كان رجلا غير واقعى ، يسبح فى عالم من الأحلام والأوهام ، وأيضا كان يدل بذلك على أنه لا يفهم حقيقة السياسة البريطانية ، ولا السياسة فى مصر » (٤٥) .

فالسياسة الثابتة للحكومة البريطانية ، هى عقد الاتفاق مع حكومة مصرية تمثل الشعب ، ويصدق عليه برلمان منتخب انتخابا حرا ، وكان ذلك هو السبب فى سقوط وزارة محمد محمود ، ومجئ الوفد سنة ١٩٣٠ وهو ما جعل المعارضة تتسائل ، أو تحاول حل اللغز .. اذا كانت حكومة صدقى ونظامه عقبة فى سبيل التفاوض ،

(٤٤) احمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٣١٨ ، ١٣٦٩ ،

١٣٧٦ ، ١٣٧٧ .

(٤٥) ضياء الدين الرئيس : الدستور والاستقلال ج ١ ، ص ١٦٢ .

بناءً على المبدأ البريطاني .. فلماذا التأييد البريطاني لها ، ففي مقالة للأستاذ عبد الرحمن عزام بعنوان (الجلاء غاية لا بد منها فماذا يؤخرها ؟) ... يحل هذا التناقض ، بأن الانجليز وان كانوا أعلنوا مبدأ سياستهم نظرياً ، إلا أنه لم يكن هناك ما يدفعهم ، أو يضطروهم لتغيير الوضع القائم .. فهو يخدم أغراضهم من نواحي أخرى ، ويمكن لاستعمارهم ، فقد انفردوا بحكم السودان .. فما هو الدافع إذن لعقد المعاهدة من جانب الانجليز ، ثم « هل يضمنون إذا عاد الوفد ، أن يوافق على المعاهدة ويتنازل عن مطالبه بشأن السودان ؟ » .. وربما كما يقول الكاتب في تفسيره لهذا اللغد « انه كانت هناك سياستان أو اتجاهان ، في داخل الوزارة البريطانية ، فمستر هندرسون ، يريد عقد المعاهدة مع برلمان حر ، وحكومة دستورية ، ومستر مكدونالد لا يريد هذا البرلمان ، لا يريد هذا البرلمان الحر ، ولا الحكومة الشرعية ، ولا يريد عقد المعاهدة ، ويرى أن يستمر هذا الوضع الشاذ ، لأنه هو الذي أقامه أو وافق على اقامته ، وهو يحقق أغراضه الاستعمارية » .. ولكن مهما كان الأمر ، فان مبدأ الحكومة البريطانية ، قائم على مفاوضة حكومة تمثل الشعب ، ومؤيدة ببرلمان منتخب انتخاباً حراً (٤٦) .

وإذا كنا قد استعرضنا وجهات النظر المختلفة ، حول أساسيات المفاوضة ، بين الحكومة المصرية والانجليزية مؤكدين أن نظام صدقي ، لفقده التأييد الشعبي ، كان هو العقبة في سبيل الوصول الى اتفاق مصري بريطاني ، حول القضية المصرية ، وهو ما تجاهله صدقي ، ولم يدركه الحزب الوطني فلم يلبث نظام صدقي نفسه ، ان قدم الدليل

(٤٦) المرجع نفسه : ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

القوى ، بعجزه التام - لافتقاده التأييد الشعبى - فى أن يخطو خطوة واحدة ، فى قضية الاستقلال الوطنى ، وذلك عندما سعى صدقى ، لمقابلة وزير الخارجية البريطانية ، لاقتناعه بما توهمه ، بقوة نظامه وقدرته على التفاوض ، وعقد معاهدة مع بريطانيا .. فلم تكن هذه المحاولة ، الا وهما وسرابا ، ودليلا عمليا ، قدمته حكومة صدقى على ضعفها وعجزها - لفقدائها التأييد الشعبى - فى أن تكون طرفا صالحا ، فى مفاوضات مصرية انجليزية ، فلقد كان صدقى ، هو الساعى لاجراء المباحثات مع بريطانيا ، للاستيثاق من رضاها عن نظامه ، واعترافها بأن حكومته ، جذيرة بأن تتحدث عن مصر ، وان موقف المعارضة لم يحرمها هذا الاعتبار (٤٧) .

وربما رأى صدقى ، أن الظروف فى مصر ، قد تهيأت له للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، لحل القضية المصرية ، وتحقيق انتصار سياسى ساحق على خصومه السياسيين .. ففى ذلك الوقت حدث التصدع فى معسكر المعارضة .. فلقد حدث الانشقاق داخل الوفد ، حول فكرة الوزارة القومية ، اذ خرج منه القابلون لهذه الفكرة ، كما انفض الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين (٤٨) ، فلقد أحس صدقى بالثقة التامة فى استقرار وزارته فى صيف ١٩٣٢ ، مما يسمح له أن يطالب بالتفاوض مع بريطانيا . فقد شرح للسير برسى لورين ، ان « وراءه الفلاح المصرى الحقيقى » ، وانه حافظ على القانون والنظام ، وواجه المشكلات الاقتصادية بشكل مرضى ، كما أنه يتمتع

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى : فى المكاسب الثورة المصرية ج ٢ ص ١٦٨

(٤٨) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، ص ٣٠٩ .

بالأغلبية البرلمانية ، لقد اعتقد صدقي أنه أهل لأن يكون رئيسا
لوزارة ، على قدم المساواة مع محمد محمود ، وسعد زغلول ومصطفى
النحاس .. كان أمله أن يصبح الرجل ، الذي يعود الى مصر بمعاهدة ..
وأراد كذلك ، أن يبرهن بأن حكومته تتمتع برضا الحكومة الانجليزية (٤٩)

وكان صدقي هو الساعى لهذه المحادثات فقد طلب من حافظ
عفيفي ، وزير مصر المفوض فى لندن ، أن يهيىء لمقابلة مع وزير
الخارجية البريطانية ، للتحدث معه فى امكانية استئناف المفاوضات ..
ونجح فى تحقيق ذلك ، وتقرر أن يكون اللقاء فى جنيف يومى ٢١ ، ٢٢
سبتمبر ١٩٣٢ (٥٠) ، ولذلك هاجمت صحف المعارضة صدقي ، لسعيه
لهذا اللقاء ، ووصفته بأنه « يستجدى الحكومة البريطانية » (٥١) .

وتمت المقابلة فعلا فى الموعد المحدد ، فى جنيف بين اسماعيل
صدقي وجون سيمون ، بحضور حافظ عفيفي باشا ، والمستر ايدن
الذى كان يشغل الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية ، وكان موجودا
بجنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص
للسير جون سيمون (٥٢) .

على أية حال فهى لم تكن محادثات مجدية ، ولكنها كانت شبه
رسمية ، ولم تسفر عن نتيجة ايجابية (٥٣) .

(٤٩) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ، ص ٢٣٨ .

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

(٥١) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(٥٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٥٨ .

(٥٣) Berque., Jacques, Egypt imperialism and revolt ulion, (53)

p 466.

فبيداً صدقى مذكرته وحديثه مع السير جون سيمون ، وهو يعرض قضية استقلال بلاده ، بانتحال الأعذار لبريطانيا ، بعدم الاهتمام بالقضية المصرية ، فمذكرته ستكون مختصرة ، نظراً لضيق الوقت ، الذى يمكن أن يخصصه الوزير البريطانى ، « لحديث يكاد يكون عرضياً » ، فالقضية المصرية ، كما يقول صدقى ، بالنسبة لبريطانيا لا تتعدى ، غاية من شتى الغايات التى ترمى إليها .. « وأن الوقت غير مناسب للتفاوض ، فصدقى يدرك تماماً أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية ، التى تسود العالم فى الوقت الحاضر ، وإزاء المصاعب الحادة التى تواجهها الآن السياسة البريطانية ، فلا يكون من سداد رأى ، طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية » (٥٤) .

وبعد كل هذه المعاذير لبريطانيا ، يطلب .. اذا سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات — بأجراء محادثات شبه رسمية بين رئيس الحكومة المصرية ، والمندوب السامى ، تمهيداً للمفاوضات المقبلة ، حتى يقترب الطرفان بقدر الامكان من اليقين بالنجاح (٥٥) .

ويشرح صدقى بعد ذلك ، ضرورة استئناف المفاوضات بالنسبة لمصر ، ويحمل ذلك فى عدة أمور :

أولاً .. استغلال المعارضة للحالة الراهنة ، واتخاذها دليلاً على عدم الاستقرار السياسى ، مما يدعوها للشطط فى سياستها .

(٥٤) جمهورية مصر العربية : القضية المصرية ، ص ٥١ .

(٥٥) المصدر نفسه والصفحة .

ثانيا ٠٠ ان التأخير فى حل المسائل المحتفظ بها ، فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، يفتج عنه فى كل لحظة ، بل وقد وقع فعلا « مواقف يؤسف لها ، لا يكون من الميسور تقاديها ، الا باتباع سياسة رشيدة حكيمة ٠٠ » فهناك من المصالح المادية والأدبية ، ما لا تحتل الابطاء ٠٠ فعدم عقد اتفاق مع بريطانيا ، ينص على استخدام نفوذها ، لدى الدول صاحبة الامتيازات ، لحل هذه القضية ، يؤدى الى « استمرار حالة ، لم يعد لنا قبل على احتمالها » والغاء الامتيازات أمر ضرورى ، بالنسبة للتشريع المالى ٠٠٠ الخ ، وكذلك دخول مصر عصبة الأمم .

ثالثا ٠٠ رغبة صدقى فى تنويع جهوده ونظامه ، بعقد الاتفاق ، فهو يرى من واجبه أن يتوج « هذا العمل ، بتركيز نظام البلاد ، وذلك بتحقيق الاتفاق المنشود » (٥٦) .

ويحاول صدقى فى هذا اللقاء ، أن يطمئن وزير الخارجية البريطانية ، بقوة نظامه واستقراره ، لازالة الشكوك الخاصة بعدم صلاحية النظام القائم ، « فمصر لا تخضع اليوم لنظام دكتاتورى مفروض عليها ، قابل للزوال ، وهى ليست أيضا بالبلد ذى المظاهر الدستورية . فقد يحكمها فى الواقع زمرة من الأفراد لا رقابة عليهم Oligarchia ، فلربما كان الحال كذلك فى عهد أخرى فمصر — لا تتمتع بدستور منسجم الأوضاع فحسب ، بل أن حرية الرأى مكفولة تماما فى حدود القانون ، مادام لم تدع الى الخروج على النظام ، أو الاخلال بالأمن ٠٠ » (٥٧) .

(٥٦) المصدر نفسه : ص ٤٥٢ ، ٤٥٤ .

(٥٧) المصدر نفسه : ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

وعلى نفس النهج ، يحاول صدقي اقناع بريطانيا ، بالتفاوض مع نظامه ، فقد سبق أن تفاوضت مع حكومات مصرية ، لم يكن لها من القوة والرسوخ ، ما للنظام الحاضر (٥٨) .

وفى حديث السير جون سيمون ، الذى بدأه بمجاملة صدقي ... اذ أوضح أنه يسر بريطانيا ، أن ترى امضاء ماهرة على اتفاقية بين البلدين ... أوضح اعتماد صدقي على ثقة الملك !! ثم تطرق الى المسألة المصرية ، وانه يجب اتخاذ اتفاقى على ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ . كأساس للمفاوضة .. وان هناك مسائل انتهى البت فيها ، كانهاء الاحتلال البريطانى ، التحالف بين البلدين ، المساعدة على الغاء الامتيازات العسكرية ، وقبول عضوية مصر فى عصبة الأمم (٥٩) . ولكن الحكومة البريطانية ، ترغب فى اعادة فتح موضوع المعسكرات للقوات البريطانية ، والاحتفاظ بآدارة السودان .. وان الحكومة البريطانية سترضى مصر ازاء هاتين النقطتين (٦٠) .

فلم يسفر اللقاء بين صدقي وجون سيمون عن شىء ، سوى تراجع السياسة البريطانية فى المسألة العسكرية ، عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ (٦١) .. ولكن كان موقف صدقي من محاولة التراجع العسكرى هذه ، بأن أعلن أن حكومته لن تقبل أى تراجع عن مشروع سنة ١٩٣٠ ، فى المسائل التى اكتسبتها مصر .. أما موضوع السودان ، فلا يزال بكرا ، يتطلب كل مناقشة حول الأساس المزمع ادخاله (٦٢) .

(٥٨) المصدر نفسه : ص ٤٥٣ .

(٥٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٥٩ .

(٦٠) Jayid., op. cit., p 140 . (60)

(٦١) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ، ص ٣١١

(٦٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٦٠ .

وطلب صدقي في نهاية مذكرته ، نظرا « للتعليقات المغرضة وللأخبار المتضاربة ، التي تتناقلها بعض الدوائر ، بمناسبة استئناف المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر ، فقد يكون من المرغوب فيه ، اصدار بلاغ يطمئن المصريين ، ويزيل ما بنفوسهم من مخاوفهم » (٦٣)

على أية حال فقد قبل السير جون سيمون ، فكرة المحادثات التمهيدية ، شبه الرسمية بالقاهرة ... ووعد ببحث موضوع فتح المباحثات مع حكومته (٦٤) . وظل صدقي ينتظر صدور البلاغ الرسمي من الحكومة البريطانية ، بالموافقة على مبدأ استئناف المفاوضات ... ولكن دون جدوى ، فلم تصدر الحكومة البريطانية ما كان يطلبه صدقي (٦٥) . وهكذا كان مصير صدقي الفشل في هذه الناحية ، ويعلق الأستاذ شفيق غربال على ذلك بقوله « .. انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن ، لمفاوض مصري كائنا من يكون ، أن يكسب شيئا لمصر ، وهو في حرب فعلية مع غيره من المصريين .. رحم الله الوزارات الادارية ، لقد كانت مسكينة ، ولكنها كانت تعلم أنها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنها ليست كذلك ، ورحم الله مصر من المساكين ، الذين لا يعرفون أنهم مساكين !! » (٦٦) .

(٦٣) جمهورية مصر العربية : المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .
(٦٤) Zayid., op. cit., p. 140.

(٦٥) ضياء الدين الرئيس : المرجع السابق ، ص ١٦٨ .
(٦٦) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٦٣ .

المصادر

أولا •• وثائق غير منشورة :

- ١ - وثائق عابدين محفوظة رقم ٣٧٧ المسألة المصرية •• دار الوثائق المركزية بالقلعة •

ثانيا •• وثائق رسمية منشورة :

- ١ - جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ •• المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٥٥ •
- ٢ - مضابط مجلس النواب ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٤ •
- ٣ - مضابط مجلس الشيوخ يناير ١٩٣٣ •

ثالثا •• الدراسات العربية :

- ١ - أحمد شفيق •• حوليات مصر السياسية •• الحولية السابعة ١٩٣٠ الطبعة الأولى •• المطبعة الهندية •• القاهرة •
- ٢ - سامى أبو النور •• دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ - الهيئة العامة للكتاب •• القاهرة ١٩٨٥ •
- ٣ - ضياء الدين الرئيس •• الدستور والاستقلال •• الجزء الأول • مطبوعات الشعب •• القاهرة ١٩٧٥ •

٤ — عاصم الدسوقي الدكتور ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم
فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ . دار الثقافة الجديدة .
القاهرة ١٩٧٥ .

٥ — عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء
الثانى . القاهرة .

٦ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) الجيش المصرى فى السياسة
١٨٨٢ — ١٩٣٦ . القاهرة .

٧ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) تطور الحركة الوطنية ١٩١٩ —
١٩٣٦ ، دار الكاتب العربى . القاهرة .

٨ — عفاف لطفى السيد (الدكتورة) تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ —
١٩٣٦ . القاهرة ١٩٨١ .

٩ — على الدين هلال (الدكتور) السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢
.. القاهرة ١٩٧٧ .

١٠ — محمد شفيق 'غربال' . تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،
الجزء الأول . القاهرة ١٩٥٢ .

١١ — مصطفى النحاس جبر . . . سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية
١٩١٤ — ١٩٣٦ رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة القاهرة .